

الجلسة الثالثة والسبعون

كما أن أبعاد ودلالات هذه الزيارة بالنظر لإرادة التي ما فتنتم تعبرون عنها لتحقيق المشروع المغربي، لا تقتصر فقط على ما ترمز إليه من جودة العلاقات وروابط الأخوة والتضامن التي تجمع بين الشعبين الشقيقين التونسي والمغربي، بل تكتسي بالإضافة لذلك أهمية خاصة في الظرفية الحالية التي يجتازها مغربنا العربي، والتي تتسم بتنامي التحديات المطروحة علينا في مواجهة مستلزمات العولمة، والتحول المتسارعة التي يعرفها المحيط الجهوي والدولي في مختلف الميادين.

وفي هذا الإطار، فإننا نغتنم هذه المناسبة للتعبير لكم، سيدي الرئيس، عن تطلع ممثلي الشعب المغربي الى ما سينتج عن هذه الزيارة من قرارات ومبادرات على الصعيد الثنائي، نأمل أن تفتح مرحلة جديدة في بناء المغرب العربي (تصفيقات)، مغرب الديمقراطية والمشاركة الشعبية، ومغرب الاحترام المتبادل للوحدة الترابية لدوله (تصفيقات) وسيادتها على أراضيها، والحرص المتبادل على استقرارها وأمنها، والتضامن الفعلي بينها، والاستثمار المشترك لإمكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية من أجل التنمية الشاملة التي تعود بالنفع على المغاربة والمغاريين.

فخامة الرئيس،

اسمحوا لي أن أجدد مرة أخرى الترحيب بكم وبأعضاء الوفد المرافق لكم، متمنيا لكم مقاما طيبا بين إخوانكم الذين يتطلعون إلى أن تكون هذه الزيارة محطة أساسية في تقوية وتطوير الروابط النموذجية التي تجمع بين شعبيينا.

أدعوكم فخامة الرئيس للتفضل أمام أعضاء البرلمان لإلقاء كلمتكم.

كما أدعوكم، السيدات والسادة النواب والمستشارين، للوقوف تحية تقدير واحترام وإجلال لضيف المغرب الكبير، وللعلاقات المغربية التونسية.

(تصفيقات)

- **التاريخ :** الثلاثاء 28 من ذي القعدة 1419 (16 / 2 / 1999)
- **الرئاسة :** السيد عبد الواحد الراضي رئيس مجلس النواب والسيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت :** أربعون دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة صباحا
- **جدول الأعمال :**

الاستماع الى خطاب فخامة رئيس الجمهورية التونسية السيد زين العابدين بن علي.

● * **السيد عبد الواحد الراضي رئيس مجلس النواب :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين

فخامة الرئيس السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية وضيف المغرب الكبير (تصفيقات).

باسم أعضاء مجلسي النواب والمستشارين للمملكة المغربية، وباسم زميلي رئيس مجلس المستشارين وباسمي الشخصي يشرفني أن أرحب بكم، معبرا لكم عن غبطتنا باستقبالكم كضيف كبير للمغرب، ومن خلالكم الشعب التونسي الشقيق الذي يواصل تحت قيادتكم الحكيمة مسيرة التنمية والتحديث، والذي تجمعنا به أواصر الأخوة العربية الاسلامية والتاريخ النضالي المشترك.

فخامة الرئيس،

إن أعضاء البرلمان ليعتزون باستقبالكم اليوم كأول قائد عربي افريقي في هذه المؤسسة، التي تجسد إحدى مظاهر التطور الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده (تصفيقات)

إن أعضاء البرلمان سيدي الرئيس يعتبرون أن هذه الزيارة ستشكل بكل تأكيد انطلاقة جديدة لتطوير أليات العمل المشترك، على الصعيد الثنائي في مختلف الميادين الثقافية والاقتصادية والسياسية.

ربوعنا وفيما وراءها من الأمصار.

وحرص أعلام الرجال والسيدات الشهيرات، من المهدي والقيرون وفاس ومراكش وغيرها من المدن، والعلماء والفلاسفة والأدباء في جامع الزيتونة وجامع القرويين على الإسهام في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية التي نعزز بالانتساب إليها ايما اعتزاز.

واحتدمت حركة التضامن وتعزز الشعور بوحدة المصير، أثناء العصر الوسيط عندما واجهت أقطارنا موجات التوسع الصليبي التجاري. كما ثارت الهمم، في العصر الحديث، لمواجهة المد الاستعماري، ثم لخوض معركة التحرير والاستقلال والكرامة. فوجدنا لدى بعضنا البعض السند والنصير في مقاومة الاحتلال على أرض الميدان، أو في الساحات الفكرية والسياسية.

والتقى المغاربة على نصرة قضاياهم بقيادة شباب متحفز وثاب، سواء في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بفرنسا، أو في مكتب المغرب العربي بالقاهرة، أو في المحافل السياسية والمنتديات النضالية، بالشرق العربي وأوروبا وأمريكا وآسيا، تعريفاً بالقضايا الوطنية ودفاعاً عنها، من خلال نضالات قادة تاريخيين من أمثال المغفور له جلالة الملك محمد الخامس والزعيم الحبيب بورقيبة، ورجال أفاضل رسموا أسماءهم بماء الذهب في صفحات الكفاح الوطني من أمثال علال الفاسي وعبد العزيز الثعالبي وغيرهما.

ونحن نذكر باعتزاز تلك الأجيال من المناضلين عندما هبوا هبة رجل واحد في المغرب الشقيق غداة اغتيال الزعيم فرحات حشاد، في موجة من المظاهرات التلقائية، غير أبهين بسقوط الضحايا ولا بأعمال القمع والترويح في مدينة الدار البيضاء وفي غيرها من هذه الربوع. كما لم يفلح الترهيب ضد التونسيين، عندما قاموا بشدة مستنكرين نفي جلالة المغفور له محمد الخامس، ومحاولة منعه من ممارسة القيادة المباشرة للحركة الوطنية المغربية، ومواصلة النضال المشترك. ولم يزد ذلك شعبيتنا إلا صبراً وإيماناً واصراراً واندفاعاً من أجل الحرية والسيادة.

واننا حينما نستحضر الماضي البعيد والقريب، ونتأمل في الحاضر ونتفحص فيما نرمي إليه في المستقبل، لا نجد إلا ما يؤلف بين قلوبنا ويوثق عرى الاخوة والتآزر والتعاون بيننا.

* فخامة رئيس الجمهورية التونسية السيد زين

العابدين بن علي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
حضرات السادة والسيدات النواب والمستشارين المحترمين،

يسعدني أن أعبر لكم، في البداية، عن كبير ابتهاجي بلقائكم ومخاطبتكم في رحاب هذا المجلس الموقر، وأن أشكر لكم لطف كلماتكم ونبل مشاعركم نحو تونس وشعبها (تصفيقات).

وهي مناسبة متميزة لأبلغكم، ولأبلغ من خلالكم، الشعب المغربي فائق تحيات شقيقه الشعب التونسي، وما يكتنه له من عميق المحبة والإخاء، مجدداً التعبير عن سعادتني الغامرة بزيارة الدولة التي أقوم بها إلى بلدي الثاني المملكة المغربية، تلبية لدعوة كريمة من أخي جلالة الملك الحسن الثاني.(تصفيقات)

كما أنتهز هذه الفرصة التي اخاطبكم فيها، لأعرب له عن بالغ الشكر والتقدير لما لقيناه من لدن جلالتة وشعبه الوفي من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، التي هي من الشيم المتأصلة في هذه الربوع.

حضرات النواب والمستشارين المحترمين،

لقد جننا اليوم، نجدد عهداً مجيداً عزيزاً على تونس والمغرب، يحدونا عزم أكيد على دعم ما يربط بيننا من أواصر متجذرة في ماض عريق، حفل التاريخ بمآثره. ومن حسن حظ شعبيتنا وسائر شعوب المغرب العربي، إن كانت الأطوار التي مرت بها في القرون الغابرة أو زمن الكفاح التحريري، من عوامل التقارب وتمتين اللحمة بينها.

فقد حكم التاريخ والجغرافيا هذه المنطقة وشعوبها، ونسجا بينها روابط لا تنفصم ويسرا لها التفاعل مع الحضارات المتوسطية المتتالية وإثراءها، بفضل عراقية الممالك الأمازيغية وملوكها وعظمائنا أمثال يوغرطة وماسينيسا والقديس أوغستين، وبفضل حضارة قرطاج وقادتها من أمثال صدر بعل وحنبل وأمليكار بركة.

ثم أتى الفتح العربي الإسلامي فوثق الأواصر بيننا سياسياً وروحياً وفكرياً، وتبارى المجاهدون الأبرار بتونس والمغرب، منذ عقبة بن نافع وطارق بن زياد، في إعلاء كلمة الله ونشر مبادئ الحق والإخاء في

وتفعيل نوره بأن أصبحت آراؤه ملزمة لجميع السط
العمومية.

وحرصا على ضمان التعددية في الترشح
للانتخابات الرئاسية القادمة، بادرنا باقتراح ادراج
أحكام استثنائية في نص الدستور هي الآن قيد
النظر في مجلس النواب و تهدف الى تمكين المسؤول
الأول عن كل حزب سياسي له في تلك المسؤولية
أكثر من خمس سنوات ومتى كان حزبه ممثلا
بنائب أو أكثر في مجلس النواب، من الترشح
لرئاسة الجمهورية، وذلك لان تركيبة مجلس النواب
والبلديات لاتمكن في وضعها الحالي من تعدد
الترشحات وفق ما نص عليه الدستور من ضرورة
تقديم المترشح من قبل عدد أدنى من المنتخبين.

كما سعينا الى تطوير الإطار التشريعي العام
وتعزيز مكانة المرأة ودورها في كل مجال، والى
تشجيع الجمعيات، على اختلاف اتواعها وأهدافها، بما
يدعم نسيج المجتمع المدني، ويؤمله لمعاوضة جهود
الدولة، وعملنا على نشر ثقافة حقوق الانسان، على
أوسع نطاق، وتنشئة الأجيال وتربيتها عليها وعلى
المفهوم الصحيح للمواطنة التي توازن بين الحقوق
والواجبات، في مختلف مراحل الدراسة وشعبها، بما
يعزز المسار الديمقراطي ويحمي هذه الحقوق وينميها
بمعناها الشامل، وفي كل أبعادها حتى تصبح سلوكا
تلقائيا لدى الأفراد والمجموعة، وبما يستجيب
للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد،
ويتلامم مع المعايير الدولية، وينسجم مع هويتنا
الوطنية وموروثنا الحضاري.

حضرات النواب والمستشارين المحترمين،

لقد انتهجنا في مختلف الإصلاحات التدرج
والثبات لتجنب البلاد مزلق الانتكاس. وتوخينا منهجا
متكاملا لانجاز التنمية الشاملة، فراعينا طرفي المعادلة
بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي.

كما أننا بتلازم المسارين الديمقراطي والتنموي،
فعملنا على بناء مجتمع متوازن متضامن ينبذ
التهميش والإقصاء. وامتدت الإصلاحات الى كل
المجالات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
وفق تمش يوازي بين المعطيات الاقتصادية والطموحات

وهو ما يدعونا الى مزيد تضافر الجهود، والنهوض
بالمسؤولية العظمى على خير وجه.

حضرات النواب والمستشارين المحترمين،

تواصلنا مع حركة الاصلاح التي عرفتها تونس منذ
أواسط القرن الماضي، ووفاء لرسالة من جاهد في
سبيل الاستقلال والحرية وشعورا بالواجب الوطني
المقدس، اضطلعنا بمشروع التغيير الحضاري يوم
السابع من نوفمبر 1987 لإنقاذ تونس مما كان
يتهددها من مخاطر جمة، وإعادة الثقة إلى نفوس
أبنائها، ومصالحة البلاد مع محيطها الخارجي
واسترجاع مكانتها بين الأمم.

وحرصنا على أن يسترد الشعب سيادته، وعلى
إعادة الاعتبار إلى دولة القانون والمؤسسات، وفي
مقدمة هذه المؤسسات مجلس النواب. فبأدرانا بوضع
ميثاق وطني وقعت عليه الأحزاب والمنظمات الوطنية
وسائر مكونات المجتمع المدني، وكرست من خلاله
الوفاق حول جملة من القيم والثوابت الوطنية. كما
قمنا بإصلاحات سياسية، جوهرية شاملة، تناولت فيما
تناولت، تنقيح القوانين الانتخابية لضمان التعددية داخل
مجلس النواب والمجالس البلدية وهو ما تم بالفعل لأول
مرة في تونس سنتي 94 و95.

ثم بادرنا بتعزيز حظوظ المعارضة خلال الانتخابات
التي ستجري في الخريف القادم بما يعزز المسار
التعددي ويضمن لها ما لا يقل عن عشرين بالمائة
من مجموع المقاعد في مجلس النواب وفي المجالس
البلدية.

كما أذنا بتقنين التمويل العمومي للأحزاب لتمكينها
من الاضطلاع بدورها في المجتمع وفي مسيرة البلاد،
وبالتخفيض في سن الترشح للنيابة البرلمانية والمحلية،
بما يزيد في فتح المجال أمام الشباب، مع مساواة
المشاركة بين الرجل والمرأة، في الحياة السياسية .

وفي إطار مواكبة التطور السياسي للمجتمع
التونسي، وتطلعات الشعب، تم تعديل الدستور لتوسيع
مجال الاستفتاء وتمكين كل التونسيين من التعبير
مباشرة عن آرائهم في القضايا المصيرية.

كما تم إدراج المجلس الدستوري من التعبير الذي
أحدثناه غداة السابع من نوفمبر في صلب الدستور،

الدولة والنهوض بالمناطق التي لم تلتحق بالمسيرة التنموية.

وأشانا، من جملة الآليات في هذا الباب، صندوق التضامن الوطني أو ما يعرف عندنا بصندوق 26 - 26، تتأى موارده الأساسية من التبرعات الطوعية. كما أسسنا البنك التونسي للتضامن لتقديم القروض الميسرة لصغار الباعثين والمقاولين، غايتنا من ذلك توفير موارد الرزق لكل التونسيين، دون أي استثناء، والسعي الدؤوب لتحقيق العدالة الاجتماعية وأسباب الطمأنينة والاستقرار والحياة الكريمة للجميع.

وقد أمكن بفضل هذه السياسات المتكاملة، في ظرف عقد من الزمن، تحقيق تطور هام لمختلف مؤشرات التنمية البشرية ببلادنا، وتحسين نوعية الحياة بالنسبة لمختلف الجهات والفئات.

حضرات النواب والمستشارين المحترمين،

من منطلق خياراتنا الأساسية، استمر سعي تونس حديثا لتطوير علاقاتها بمحيطها وبجيرانها دول اتحاد المغرب العربي الذي احتفلنا منذ أسابيع قليلة بالذكرى العاشرة للإعلان عن قيامه، بموجب معاهدة مراكش. وقد أكدنا مرارا، قيادة وشعبا، إيماننا بأن بناء الفضاء المغربي خيار مصيري لا محيد عنه، ظلت شعوبنا تناضل من أجل إقامة صرحه، سواء عبر اختلاط دمانها أثناء حركة التحرر الوطني، أو في اتفاق كلمتها على الأهداف والوسائل لتحقيق الاستقلال داخل الأقطار وخارجها.

وقد تجدد هذا الاختيار بالخصوص في مؤتمر طنجة، وإننا نؤكد اليوم قناعتنا الراسخة بوجود تضافر الجهود لاستكمال هذا البناء وإضفاء حركية جديدة على مسيرته لتفعيل مؤسساته وآلياته (تصفيقات)

واعتقادي أن الأشقاء في المغرب يشاطرونني الرأي في تأكيد العمل سويا على تجاوز المواقف الظرفية لاستئناف انطلاقة الاتحاد على أسس ثابتة دائمة، مما يؤهل منطقتنا لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل بكفاءة واقتدار، في عصر غلبت عليه ظاهرة التجمعات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية شرقا وغربا، وفرضت فيه العولمة رهانات يتعين علينا كسبها، متضامنين

الاجتماعية المشروعة، كما يراعي الامكانيات المتاحة، ويحافظ على التوازنات العامة.

وعملنا على دفع الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية بأوفر حظوظ النجاح، وإلى تحرير المبادرات الخاصة والطاقت الخلاقية، وإعادة هيكلة وسائل الانتاج، ووضع الأرضية الملانمة والحوافز اللازمة لإقامة الشراكة وجلب الاستثمار المنتج، وبناء نسيج اقتصادي سليم متطور، قادر على مجابهة المنافسة الخارجية.

وقد اعتمدنا، في ذلك، أساسا، على الموارد الوطنية، بإحكام التصرف فيها وترشيدها، واستكملناها بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء بمعاودة الجهود الوطني.

وانطلاقا من حرصنا على صيانة ما أنجز من مكاسب وتعزيزها، ومن قناعتنا أن التقدم حركية متراصلة متجددة، وضعنا منذ سنتين خطة واسعة لتأهيل المؤسسات والإطار البشري والمادي الذي تعمل فيه، لتنمية طاقتها وقدراتها على الانخراط في معترك القرن المقبل. وقد حرصنا، في كل مرحلة من مراحل المسيرة التنموية، على تشريك جميع فئات الشعب في نهج الإصلاحات المختلفة، وتنظيم الاستشارات الوطنية في مختلف المستويات الشعبية والتمثيلية والإدارية، لضبط الاختيارات والتوجهات، وإقرار البرامج المستقبلية ولما كان الإنسان هو الغاية الأولى للتنمية الشاملة، في كل ما نرسمه من خطط وتوجهات، عملنا على تأمين حقوقه الاجتماعية، من صحة وتعليم وشغل وسكن تضمن له العيش الكريم. وساعدنا الأطراف الاجتماعية والفاعلين الاقتصاديين على انتهاج الحوار والتشاور المستمر سنة للتفاوض والتوفيق بين مصالح الجميع، بما مكن من الزيادات المنتظمة في الأجور على مدى السنوات العشر الماضية، مع مراعاة مقتضيات الانتاج، وتوسيع التغطية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، ليشمل كل العمال من مختلف الفئات والقطاعات. وضمن أولويات سياستنا الاجتماعية، لم ندخر جهدا في الإحاطة بضعفاء الحال، فجعلنا من التضامن الاجتماعي مدا متواصل لمعاودة جهود

انطلاقها بمؤتمر مدريد، على أساس قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام. وكان رائدنا في كل ما قمنا به مناصرة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه المغتصبة بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك معاضدة جهود الشقيقتين سوريا ولبنان لاسترجاع أراضيهم المحتلة. (تصفيقات) وإننا لنعبر عن انشغالنا الشديد بإزاء احتمال انفجار الأوضاع في المنطقة مجددا، بسبب تعنت إسرائيل، وإصرارها على التصادم في فرض الأمر الواقع والتنصل لا من القرارات الدولية فحسب، بل ومما التزمت به، من اتفاقيات.

كما أننا ما فتئنا نواصل جهودنا في كل المحافل وفي كل الاتصالات لرفع الحظر المفروض على الشعبين الشقيقين في ليبيا والعراق، وإنهاء ما يتعرضان له من معاناة (تصفيقات)، ذلك في إطار الشرعية الدولية، وبما يحفظ كرامة الدول وسيادتها ويضمن حقوق جميع الأطراف.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

حضرات النواب والمستشارين المحترمين،

اغتنم هذه المناسبة السعيدة لأعبر عن ارتياحي للامتياز الذي يطمح علاقاتنا السياسية، وللتطور الإيجابي للتعاون القائم بيننا في كل الميادين، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية، وفي ذلك صورة لعزم مشترك على دعم أواصر الأخوة بين بلدينا وشعبينا.

واننا لنولي أهمية فائقة لجهود مختلف المؤسسات والهيئات والأطراف الاقتصادية في شتى الاختصاصات، للارتقاء بهذا التعاون إلى مستوى العلاقات السياسية الممتازة.

وأحرى بالمؤسسات البرلمانية في المغرب وتونس، أن تعاضد عمل الحكومتين، وأن تنهض بدورها في رفد قنوات الاتصال وإثرائها، وتكوين مجموعات أخوة تسهم في توطيد ما يجمع بين الشعبين من وشائج القربى وصلات الرحم. كما ندعو من هذا المنبر، إلى تكثيف

متأزدين لتحقيق الازدهار والتقدم لشعوبنا في كنف الأمن والاستقرار. ذلك قدرنا وتلك سبيلنا في تأمين مصالحنا العليا المشتركة وتلبية طموحات أجيالنا المتعاقبة.

وأعتقد أن تونس والمغرب يتقاسمان النظرة في اعتماد منهج شامل لمقتضيات البناء المغاربي وتوحيد الجهود، يأخذ في الاعتبار شراكتنا مع الاتحاد الأروبي وما طرحه علينا من تحديات ورهانات جديدة. وبقيننا أن التوظيف الجماعي المحكم لطاقت البلدان المغاربية وإمكانياتها يؤهل اتحاد المغرب العربي لأن يكون الشريك الكفء، لينهض بدوره كاملا في استشراق المستقبل، وإرساء قواعد الحوار الحضاري التي تراعي مصالحه وخصوصياته، وتحفظها وتلبي تطلعاته، سواء مع الاتحاد الأروبي أو في نطاق مسار برشلونة أو ضمن أفاق الشراكة على المستوى الدولي عامة.

حضرات النواب والمستشارين المحترمين،

إن تفعيل اتحاد المغرب العربي يستجيب لمصالح منطقتنا وأهدافها وطموحاتها يقدر ما يمثل عنصرا أساسيا وسندا فاعلا في بناء أمتنا العربية وجمع كلمتها وتطوير أوضاعها.

ومن هذا المنطلق واصلنا سعينا الرامي إلى إعادة روح الوثام والتفاهم بين الأشقاء. وأزرننا كل الجهود المخلصة لإجراء المصالحة وتجاوز سلبيات الماضي التي تحولت بون وحدة الصف وإعادة ترتيب البيت العربي والانطلاق نحو التكامل والاندماج، عبر منطقة عربية للتبادل الحر، تفضي في نهاية المطاف إلى سوق عربية موحدة.

وقد انطلقنا في ذلك من اقتناعنا بأن كل هذه العوامل ضرورية لتكريس مبادئ التضامن الفعال والتعاون الحقيقي. وإدراكنا أن بناء الأمة العربية لا يتأتى وفق ما نبتغيه إلا بإحلال السلام والوثام في منطقة الشرق الأوسط.

وتقديرا لجسامة ما فوته هذه القضايا على المنطقة من فرص للتنمية والسلام والاستقرار، وانتصارا منا للحق والعدل، حرصنا على الإسهام الإيجابي في الدفاع بمسيرة السلام في الشرق الأوسط، منذ

(تصفيقات)

إن مستوى العلاقات التي تربطكم بأخيكم جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله، وتطلعاتكم المشتركة إلى بناء مغرب عربي متماسك البنيان، مجتمع على كلمة سواء، ومضمون الكلمتين المتبادلتين بين فخامتكم وجلالة الملك بمناسبة حفل العشاء الذي أقامه مولانا أمير المؤمنين على شرف سيادتكم، ليعبثان لدينا ثقة عظيمة في تحقيق رجاء شعوبنا في الوحدة والمزيد من التضامن مغاربيا وعربيا، ويشريان توجهاتنا في إطار دبلوماسية برلمانية فاعلة في مجال التكتل سواء في أفق الاندماج الاقتصادي العربي أو شراكتنا مع الاتحاد الاوروبي ومحيطنا المتوسطي أو علاقتنا مع باقي التكتلات الدولية : تجسيدا للأهداف النبيلة لمعاهدة مراكش التأسيسية لاتحاد المغرب العربي.

نسعد بوجودكم يا فخامة الرئيس، ونؤكد لكم بأن مجلس المستشارين للمملكة المغربية، بمكوناته الجهوية والاقتصادية والاجتماعية، سوف لن يذخر جهدا في الإسهام في تطوير علاقات بلدنا الاقتصادية والتجارية لترقى الى ما تتطلعون إليه مع أخيكم جلالة الملك الحسن الثاني من مستقبل واعد (تصفيقات) للشعبين الشقيقين المغربي والتونسي.

باسم جميع أعضاء مجلسي برلمان المملكة مجلس النواب ومجلس المستشارين، أشكر فخامتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (تصفيقات).
تكريما لفخامة الرئيس أدعو جميع السادة الحاضرين الى المشاركة في حفل شاي، وشكرا لكم.

التفاعل والتعاون بين مكونات المجتمع المدني في بلدينا، والى توثيق الصلات بين الأحزاب والتنظيمات الشعبية، والجمعيات المهنية والتجارية والبلدية والتربوية والرياضية وغيرها، بما يزيد في تعزيز روابط القرابة والتأخي بين الشعبين الشقيقين.
وفي الختام، يطيب لي أن أجدد لكم التعبير عن سعادتني باللقاء معكم، شاكرا لكم حسن استماعكم، سائلا المولى تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والعزة لشعبينا الشقيقين ولشعوب المغرب العربي قاطبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.(تصفيقات)

* السيد محمد جلال السعيد رئيس

مجلس المستشارين

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

فخامة رئيس الجمهورية التونسية ووزير المغرب الكبير،

حضرات السيدات والسادة أعضاء الوفد المرافق لسيادته،

السيد الوزير الأول،

السيد رئيس مجلس النواب،

السادة الوزراء،

إخواني أعضاء مجلس البرلمان،

كم أسعدنا الحظ في هذه اللحظة التاريخية يا فخامة الرئيس، باستقبالكم والاستماع اليكم، في رهاب برلمان المملكة المغربية. وأن مضمون خطابكم سيظل حيا في ضمائرنا لما يعكسه من روح عربية ومغاربية عالية، وغيره صادقة على مستقبل العلاقات بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية.